

الوثام المدني والمصالحة الوطنية كآليات لتحقيق الاستقرار في الجزائر
Civil harmony and national reconciliation are two mechanisms for achieving
stability in Algeria

د/ عمر اوي خديجة
جامعة عباس لغرور خنشلة
amraouikhadidja2018@gmail.com

ط.د/ حشوف لبنى
جامعة العربي التبسي تبسة
lotfi.307@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/06 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/12



ملخص:

تعد المصالحة الوطنية مشروع سياسي يهدف إلى استعادة حالة السلم والأمن في الدولة من جهة وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من جهة أخرى، وعرفت الجزائر سنوات من العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي أدت بها إلى انتهاج الوثام المدني والمصالحة الوطنية كآلية من آليات تحقيق الاستقرار السياسي، وقامت بذلك من خلال استراتيجية طويلة المدى كانت بدايتها بالحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوفاق الوطني وبعد ذلك الوثام المدني ليصبح بعد ذلك المصالحة الوطنية، وكان الهدف من كل هذا هو تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، وكانت نتيجة هذه المصالحة الوطنية هي مكافحة الإرهاب، وعليه يمكن القول أن الجزائر في نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق المصالحة الوطنية. الكلمات المفتاحية: الوثام المدني، المصالحة الوطنية، الاستقرار الأمني.

Abstract:

La réconciliation nationale est un projet politique visant à rétablir l'état de paix et de sécurité dans l'État et à maintenir la stabilité politique de l'autre, l'Algérie a connu des années de violence, de terrorisme et d'instabilité politique, A travers une stratégie à long terme qui a débuté par le dialogue politique puis la loi des mesures de miséricorde puis de réconciliation nationale puis d'harmonie civile puis de réconciliation nationale, le tout dans le but de parvenir à la stabilité politique en Algérie. C'est la lutte contre le terrorisme, et l'on peut donc dire que l'Algérie a réussi à atteindre la stabilité politique grâce à la réconciliation nationale.

keywords: Harmonie civile, réconciliation nationale, Stabilité de sécurité

مقدمة:

لقد شهدت بعض الدول أزمات سياسية وصراعات داخلية أدت إلى الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع، مما أدى إلى الانفلات الأمني وخسائر في الأرواح، فكانت الحاجة إلى ضرورة النظر في معالجة الاحتياجات الأمنية للناس أفرادا وجماعات، من خلال مسألة هامة هي الاستقرار الأمني، وهذه الغاية (الاستقرار الأمني) تقتزن بإيجاد مؤسسات سياسية وغير سياسية قادرة على تأطير الأفراد والجماعات وتنظيمهم، وتمنع انتشار الفساد والعنف بتوسيع دائرة مشاركة هؤلاء الأفراد، من أجل التوافق لبناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة، تغيب فيها وتنصهر المصالح الضيقة، وبالتالي نزع فتيل التوتر وتحكيم سيادة القانون.

ومرت الجزائر بسنوات من العنف والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني، وهذا جعلها بحاجة إلى مواجهة هذه الأزمات ومعالجة آثارها على كل المستويات بانتهاج الآليات المناسبة، من خلال استراتيجية طويلة المدى كانت بدايتها بالحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوفاق الوطني وبعد ذلك الوثام المدني، ليصبح بعد ذلك وثام وطني ثم المصالحة الوطنية، وكان الهدف من كل هذا هو تحقيق الاستقرار وإحلال السلام وإنهاء الاقتتال تحقيقا لحماية حقوق الإنسان والعيش المشترك بين مختلف أطياف المجتمع في الجزائر.

ولقد لجأت الدول التي عاشت أزمات أمنية إلى الطرق الأكثر نجاعة والتي تتمثل في وضع قوانين وقرارات أدت إلى توبة المجرمين وتخليهم عن ممارسة الأعمال الإرهابية، فحققت هذه الأساليب نجاحا، وأحسن مثال هي الجزائر، كونها من البلدان الرائدة في مجال وضع آليات لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال تبنيها للحل السلمي، فأصدرت الدولة الجزائرية العديد من القوانين منها قانون الوثام المدني وقانون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

وترتبا على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى حقق قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية استقراراً آمناً في الجزائر بسبب أزمة وكرثة الإرهاب؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي من خلال التطرق لوصف الوثام المدني والمصالحة الوطنية كما استعنا بالمنهج التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى حالة يمكن معها تقديم وصف وتفسير دقيقين للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم سيتم توظيفه في وصف وتحليل النصوص الواردة في ميثاق الوثام المدني وميثاق المصالحة الوطنية.

و الهدف من طرح هذه الورقة البحثية:

- إبراز ماهية الوثام المدني والمصالحة الوطنية.
- تبين الجهود التي بذلتها الجزائر للخروج من العشرية السوداء، وتمكين الضحايا من الحصول على التعويضات.
- تجسيد الضمانات التي أقرها قانون المصالحة الوطنية في حالة تسليم الأشخاص المغرر بهم وعائلاتهم، والإدلاء بالشهادات.
- بيان الجهود التي بذت من أجل إزالة العوائق التي تعترض هذا المسعى.

المبحث الأول: مفهوم الوثام المدني

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992 و2002 انتشار الإرهاب بصورة سريعة ورهيبة، وفي الوقت نفسه كانت سياسة مكافحته غير ناجحة، مم تسبب في تفاقم الأزمة، حيث عرفت الجزائر مرحلة سمت بالعشرية السوداء، خلفت عدد هائل من الضحايا وتدمير للمنشآت العمومية، فتخذ المشرع السياسة الردعية في مواجهة الجرائم الإرهابية، إلا أنها ظلت تتزايد بشكل رهيب، مما أدى بالمشرع إلى البحث عن آلية أكثر فعالية لإعادة الأمن والاستقرار وتخفيف من حدة التوتر، فكان التفكير في وسيلة أقل تشددا في التعامل مع الأزمة.¹

المطلب الأول: تعريف الوثام المدني.

الوثام كلمة مشتقة من الفعل واءم وتعني الموافقة، حيث يقال لولا الوثام لهلكت الأنام، أي لولا موافقة الناس في الصحبة والعشرة لهلكوا، ويعرف أيضا على أنه الفهم المتوازن لطبيعة الأمور، الوثام يعمل على التسامح، والوضوح، والتكيف، بالإضافة إلى أنه يعتبر ضرورة للتنمية الداخلية للفرد، والتي تتمحور حول الوثام والانسجام الداخلي الناجم عن النية، فعندما يتم التركيز على تحقيق النية، وملائمة الظروف لها ستعزز الطاقة الخاصة بالانسجام.

وهو عبارة عن مشروع إصلاحي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الحكم في 13 يوليو 1999 يشمل العديد من المواد، وذلك بغية النهوض بالبلاد من حالة اللاأمن التي كانت آنذاك وإقامة مصالحة وطنية شاملة تمحو آثار عشرية سوداء التي مرت على الجزائر.

ويعرف أيضا على أنه قرار سياسي اتخذه رئيس الجمهورية اتجاه الجماعات المتشددة في الجزائر، وفي سنة 16 سبتمبر 1999، نظم استفتاء شعبي بشأن هذا القانون، الذي جاء بمجموعة من النصوص تحمي الجماعات المسلحة، وهذا من خلال منحهم حق العودة إلى المجتمع والرجوع إلى منازلهم، وتسليم أسلحتهم.

المطلب الثاني: تداعيات إصدار قانون الوثام المدني

بالرجوع إلى الوراثة نجد أن سجل العنف قديم ويبدأ من نهايات السبعينات، حيث تم تخريب الخطوط الهاتفية سنة 1975، اغتيال شرطي في الأغواط سنة 1978، دعوة لقتل النساء العاملات والعازبات، وتعد أول جماعة نشطت على يد مصطفى بويعلوي وهو ضابط سابق في الجيش الجزائري، حيث قام سنة 1982 بالهجوم على الثكنات العسكرية والاستيلاء على الأسلحة والذخيرة.²

كما تم الهجوم على مدينة صومعة 1986، وكذا الهجوم على مجموعة من المستشفيات، ولقي قائد المجموعة الإرهابية مصرعه بالقرب من العاصمة سنة 1987، وبعده وفي سنة 1988 شهدت العاصمة مجموعة من أحداث الشغب والتخريب قام بها مجموعة من الشعب إثر خطاب رئيس الجمهورية السابق الشاذلي بن جديد الذي دعي إلى الانفتاح السياسي مما أدى إلى خلق أزمة سياسية.³

بعد الانتخابات التشريعية التي حدثت في ديسمبر 1991، وفوز جبهة الإنقاذ بالأغلبية الساحقة فتم إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات، وأدى قرار الإلغاء إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، واندلاع حرب خلفت آلاف القتلى، أغلبهم مدنيين كانوا ضحية مجازر بشعة، ومن هنا برر أعضاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنه عنف ارتكب ضدهم مما أدى إلى العنف السياسي في الجزائر وإعلان العصيان والتمرد، مما أدى بالمشروع الجزائري إلى إعلان حالة الحصار بمرسوم رئاسي رقم 91/196 المؤرخ في 1991/6/4 وبعده حالة الطوارئ بمرسوم رقم 92/44 مؤرخ في 1992/2/9، وتجريم الفعل الإرهابي ضمن قانون العقوبات الذي جاء بقواعد مشددة للعقوبة بدليل المواد 87 مكرر إلى 87 مكرر 10،⁴ إلا أن الأوضاع زادت سوءا لأن السلطة اتجهت نحو إلغاء الانتخابات التشريعية التي حدثت في ديسمبر 1991، وفوز جبهة الإنقاذ بالأغلبية الساحقة فتم إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات، وأدى قرار الإلغاء إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، واندلاع حرب خلفت آلاف القتلى، أغلبهم مدنيين كانوا ضحية مجازر بشعة.

وبعد جملة من المحاولات لتدارك الأمر جاءت فترة اليامين زروال الذي قام بإصدار ثلاث أوامر تغيير السياسة لمكافحة الإرهاب، وانتهج سياسة أكثر اعتدالا في التعامل مع الأزمة، بداية بالأمر 95/11 مؤرخ في 25 فيفري 1995 المتعلق بتعديل قانون العقوبات، الأمر 95/10 مؤرخ في 25 فيفري 1995 المتعلق بتعديل قانون الإجراءات الجزائية، وأخيرا الأمر رقم 95/12 المتضمن تدابير الرحمة، ويخص هذا الأمر تدابير الحماية للإرهابيين الذين سلموا أنفسهم تلقائيا وأكدوا للسلطات عدم الرجوع للأعمال الإرهابية.

وبتوافق بين الرئاسة الجزائرية والمؤسسة العسكرية، أطلق الرئيس بوتفليقة جولة من المفاوضات مع المسلحين التابعين لجيش الإنقاذ، بقيادة مداني مزراق، أفضت إلى إصدار قانون رقم 99/08 المؤرخ في 13

يونيو 1999 والمتضمن قانون الوثام المدني، وهذا بعد فشل المشرع الجزائري للتصدي للجرائم الإرهابية رغم تشديد العقوبة، فتغيرت أولويات السياسة الجنائية نحو بدائل للعقوبة، فنجد المشرع الجزائري واجه الأحداث من خلال استحداث جرائم الإرهاب،⁵ والتصدي لها من خلال إقرار قانون الرحمة.⁶ وقد جاء في نص المادة الأولى من قانون الوثام الغاية السامية منه وهي استعادة الأمن والاستقرار، أما المعنيون به هم المورطون أو المتورطون في أعمال إرهابية أو تخريبية سواء الذين توبعوا أو هم محل متابعة، كما يتعين عليهم إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي، وتم تعيين هذه السلطات بمرسوم تنظيمي في 1999/07/20 في المادة الثانية منه.⁷

وحدد المشرع ثلاث تدابير للتعامل مع المتورطين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع من جديد وهي:

-الإعفاء من المتابعات.

- الوضع رهن الإرجاء.

- تخفيف العقوبة.

جاء القانون بعدة حلول رآها المشرع كفيلة لفض النزاع وذلك بالإعفاء من المتابعة كل من:

- الأشخاص الذين هم أهلا للمتابعة لحيازتهم أسلحة ومتفجرات ولم يتابعوا بعد.

- الأشخاص الذين هم محل المتابعة ولم يصدر بشأنهم حكم أو كانوا فارين من العدالة.

- الأشخاص الذين حكم عليهم غيابيا ولم يقوموا بمعارضة أو لم ينفذ عليهم.⁸

المبحث الثاني: مفهوم المصالحة الوطنية.

تعرضت دول عدة إلى ثورات سواء كانت داخلية أو دولية مما أدى بها إلى التفكير في سبل ناجعة لتحقيق الاستقرار والأمن، فلجأت إلى المصالحة الوطنية لعلها تكون المخرج لهذه الأزمات.

المطلب الأول: تعريف المصالحة الوطنية.

الصالح: ضد الفساد، صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه، واصطاح القوم زال ما بينهم من عداوة وشقاء، والصلح إنهاء الخصومة وتصالح القوم بينهم، والصلح والسلم، وهي المسالمة بعد المنازعة.⁹

المصالحة: عملية جعل طرفين في نزاع يقبلون حلا يرضي كليهما ويكون الوسيط بينهما طرفا ثالثا ليس طرفا في النزاع، ويكون الاتفاق عن محض الإرادة إذ أن عملية المصالحة بخلاف التحكيم لا تلزم المتنازعين على قبول الحل المقترح.

المصالحة تعبير عن مرحلة، يستشعر فيها أطراف النزاع ضرورة معالجة التناقضات بطرق سلمية بدلا من المواجهة العنيفة، وذلك استجابة لضغوط داخلية وخارجية، وهي تعبير عن توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر وجسر الهوة بين المتخاصمين، إنها كذلك سعي مشترك لإزالة عوائق الماضي، وإبطال استمرار الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتشريعي، وتصحيح ما نجم عنه من مآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والتوقف تماما عن استخدام العنف في حل القضايا المتعلقة بها، وإذكاء ونشر النظرة المتفائلة للمستقبل، دون تزييف أو كذب في شأن تطبيق العدالة الاجتماعية ومبادئ الممارسة السياسية الحرة.

والمصالحة الوطنية هي صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمته ووضعها على الطريق الصحيح، ومن هذا التعريف يمكننا استخلاص الآتي:

1- لا بد من وضع صيغة للتفاهم وهذه الصيغة التي يتم الحوار حولها والبحث في تفاصيلها، وخلق آليات تطبيقها.

2- أن يكون هذا التفاهم بين أبناء الوطن الواحد بشتى مذاهبه ومشاربه شاملا لكل الأطياف السياسية المكونة لنسيج المجتمع حتى وإن لم تكن ظاهرة للعيان فإنها موجودة في الجنان، وهو ما يعني تكافؤ أطراف الحوار وتهيئة مناخ الأمن والأمان للمشاركين فيه.

3- الوصول إلى برنامج محدد وهذا البرنامج هو وثيقة الخلاص والإنقاذ للوطن التي على ضوءها يمكن وضع سفينة الوطن في مسارها الصحيح وانتشالها من الغرق بعد أن تقاذفتها أمواج الأهواء ومطامع السفهاء.

أما المصالحة الوطنية من الناحية القانونية فهي عملية تهدف إلى التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان، وهي بمثابة قرار سياسي عقلاني والذي رحبت به الجزائر، ولقي القبول لدى غالبية الشعب، حيث تندرج هذه السياسة ضمن استراتيجية عامة.¹⁰

والمصالحة الوطنية مشروع من عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يهدف إلى المصالحة بين الشعب فيما بينه وذلك بعد سنين الجمر التي عاشها الشعب الجزائري بعد أحداث 1991 السياسية وقد صدر المرسوم الرئاسي بإجراء انتخاب على المشروع في 14 أغسطس سنة 2005 وحصل على نسبة استفتاء لصالح المشروع الذي حد من الفترة المدمية للجزائر.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أهداف المصالحة الوطنية:

- الحفاظ على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح والبحث عن الكرامة، وعدم تشويهه بأعمال لا تمت لهذا التاريخ بصلة.
- الحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية، والتأكيد على بناء المجتمع لا تدميره على اعتبار أنه لا يحس بنعمة الاستقلال إلا من عايش فترة الاستعمار.
- تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة.
- استعادة الأمن والنظام العام، على اعتبار أن أرواح الناس وممتلكاتهم تحت حماية القانون.
- التأكيد على حصانة الجيش الشعبي الوطني وكذا أسلاك الأمن باعتبارهم حماة نجدة الجمهورية الذين تحملوا القسط الأكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية وهو أمر يستحق التقدير والاحترام.
- الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية وتأكيد على مكوناتها.
- تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال التزاماتها بتعهداتها الدولية على اعتبار حرية المواطن وأمنه وأمن ممتلكاته من أهم أولويات السياسة الوطنية وكذا الهيئات الدولية والمنظمات المتعلقة بحقوق الإنسان.¹¹

المطلب الثاني: شروط الاستفادة من المصالحة الوطنية.

هناك جملة من الشروط لا بد من استيفائها للحصول على المصالحة الوطنية نذكرها:

- 1/ المثل الطوعي: وهذا عن طريق تسليم المتورطين أنفسهم طوعا ودون إكراه إلى السلطات المختصة، وبهذا توقف جميع الإجراءات ضدهم وهذا من تاريخ 13 يناير 2000 إلى غاية 28 فبراير 2006، تاريخ إنهاء العمل بالقانون المتعلق باستعادة الوثام المدني وهذا بالرجوع للمواد 4، 5، 6، 7 و 8 من الأمر 01/06 الصادر بتاريخ 27 فبراير 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.¹²
- إن السياسة الجنائية الحديثة في حالة الإصلاح والوقاية والدفاع تفرض بالعدول الطوعي كسبب للعزوف عن الجريمة ومانع للعقوبة، وهذا من أجل تشجيع المجرمين عن العدول عن الجريمة، وبالتالي منع وقوعها والحفاظ على أمن المجتمع وسلامته، وصيانة حقوق وحرية الأفراد.
- وحدد المشرع الجهات التي يمثل أمامها المتورطون وهي على سبيل الحصر: السفارات والقنصليات العامة الجزائرية والقنصليات الجزائرية بالخارج، النواب العامون، وكلاء الجمهورية، مسؤولو مصالح الأمن الوطني، مسؤولو مصالح الدرك الوطني، مسؤولو الشرطة القضائية (المادة 7/15 من قانون الإجراءات الجزائية)، بتلقي الإخطارات، واستقبال الأشخاص المتواجدين في الخارج.

2/ العدول عن النشاط المسلح: تسليم السلاح بالنسبة للإرهابيين الذين لا يزالوا يمارسون نشاطهم وهذا يدل عن الرغبة في الكف عن النشاط الإجرامي، لأن الشخص لم يكتف بتسليم نفسه بل سلم السلاح أيضا الذي يمكن أن يكون دليل ضده وهذا بالرجوع لنص المادة للمادة 5 من الأمر 06/01.

3/ التصريح لدى الجهات المختصة: يعتبر بمثابة تعهد بعدم الرجوع لممارسة الأفعال الإجرامية، وهو إجراء ضروري للاستفادة من المصالحة الوطنية، ويتجسد عن طريق إخطار يعبر فيه بدون لبس أو غموض عن التوقف عن فعل الأعمال الإجرامية ويقدم من طرف الأفراد أو الجماعات التي تقرر العودة إلى المجتمع ويقدم للسلطات المختصة وخلال الأجل المحددة قانونا، ويكون بأي وسيلة سواء عن طريق الأشخاص أو المنظمات.

المبحث الثالث: دور الوثام المدني والمصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار في الجزائر

برزت المصالحة الوطنية كمفهوم مركزي مع الربع الأخير من القرن العشرين أين تمكنت مجموعة من الدول من تحقيق الانتقال الديمقراطي داخل دولها ومجتمعاتها وهذا من خلال التحول، من وضع سياسي شمولي إلى نظم ديمقراطية، وقد تعلق الأمر بدول أمريكا اللاتينية وأقطار المنظومة الاشتراكية سابقا وبعض البلدان الإفريقية وبقية البلاد العربية وحدها خارج هذه الحركية، وامتدت المصالحة الوطنية إلى دول كثيرة من العالم كغيرها من الدول التي عرفت أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي أدت بها لتبني مشروع المصالحة الوطنية للخروج من الأزمة.

المطلب الأول: أهداف ونتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

تهدف المصالحة الوطنية في الجزائر إلى جملة من الأهداف وهي:

- العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح والبحث عن الكرامة وعدم تشويه بأعمال ليس لها علاقة بهذا التاريخ.
- الحفاظ على مكتسبات أول نوفمبر 1954 وإعادة استرجاع ذاكرة الاستعمار ومخلفاته من أجل بذل الجهد لإعادة بناء المجتمع لا تدميره على اعتبار أنه لا يحس بنعمة الاستقلال إلا من عايش فترة الاستعمار.
- تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كاد أن يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل، ومحاولة محو آثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل أطياف الشعب الجزائري دون استثناء.
- استعادة الأمن والنظام العام على اعتبار أن أمن ممتلكات الناس وأرواحهم حتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام وحتى تحت حماية القانون.

التأكيد على حصانة الجيش الشعبي الوطني وكذا أسلاك الأمن وذلك لأنهم حماة الدولة الذين تحملوا القسط الأكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية وهو أمر يستحق التقدير والاحترام لهذه الفئة التي سمحت في كل ما لديها من أجل حماية الوطن.

-التأكيد على مساحة دين الدولة ورفض أي استعمالات أو تشويهات مغرضة باسم الإسلام ومنافية للوطنية على اعتبار أن الإسلام دين تسامح وسلم لا دين عنف.

-المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والتأكيد على مكوناتها.¹³

-تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بعث الاستقرار والأمن والأمان للمواطن.

-تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال التزاماتها بتعهداتها الدولية على اعتبار أن حرية المواطن وحرمة أمنه وأمن ممتلكاته من أهم السياسة الوطنية وكذا الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان.¹⁴

المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

لكل مشروع آثار أما تكون آثارها ايجابية وتعود بالفائدة وإما تكون سلبية، والمصالحة الوطنية في الجزائر كمشروع لا بد أن تكون له نتائج وهذا ما نحاول معرفته من خلال هذا المطلب وهذه النتائج هي:
-خروج من الجزائر من الأزمة التي وقعت فيها منذ بداية التسعينات جراء نتائج الانتخابات وتمرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-إعادة استتباب الأمن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدم والدمار والخراب.

وكانت نتائج المصالحة الوطنية على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، حيث أن استتباب الأمن في الجزائر بدأ يتضح منذ شروعها في برنامج تنموي شامل لاستدراك ما فاتها خلال العشرية الحمراء، في مجال السكن والبنى التحتية، حيث تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من قطع أشواط مهمة في مجال التنمية، من خلال انجاز العديد من المشاريع السكنية والطرق وفي مجال المياه بناء محطات تحليلية المياه وسدود ضخمة إضافة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية والتكوين المهني.

وعلى الرغم من النجاحات المحققة بخصوص إعادة الأمور إلى الأحسن وفي الحد من سلطة الجيش والجهاز الأمني، إلا أن نجاح مشروع المصالحة الوطنية يبقى منقوص، ذلك أن بعض الفئات من الشعب نددت بغضهم على قرار الحكومة المتعلق بمنح العفو الشامل من دون إجراء أي تحقيق، ومن جهة أخرى عبر ناشطون في مجال حماية الحقوق المدنية عن غضبهم على خلفية قطع الحكومة للنقاشات حول ما حدث فعلا خلال العقد الأحمر، وأخفقت في وضع آليات للتحقيق كما اتخذت قرارات هامة بشأن كيفية

تعاطي مع عملية المصالحة بموجي مرسوم رئاسي وصدقت هذه القرارات في إطار استفتاء شعبي، إلا أنها لم تعرض لمناقشة مفتوحة في البرلمان، كما أن مشروع المصالحة الوطنية لم يتضمن جهود من أجل إيجاد آليات للتوصل إلى الحقيقة.

ويمكن القول أن أهم عائق اعتراض مسار المصالحة الوطنية في الجزائر هو وجود تيار استئصالي منافس لمشروع الرئيس، حيث وفق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين قيادة أركان الشعب .

ولقد أدت هذه الحساسية المفرطة من التيار الاستئصالي إلى مضايقة برنامج الرئيس ومهاجمة سياساته، وجاءت هذه المضايقات عبر النشاط الإعلامي ومن خلال المناورات السياسية وإثارة القلاقل لزعة أمن واستقرار البلاد، مما أدى إلى نهاية حالة التوافق والتعايش والدخول في مرحلة الصراع الشديد.

المطلب الثاني: دور الوثام المدني والمصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار في الجزائر

يعتبر مشروع المصالحة الوطنية الذي بادر به الرئيس بوتفليقة قد نجح في إنقاذ الجزائر من مصير مأساوي، ونجحت في استعادة السلم والتماسك الاجتماعي للشعب الجزائري.

ذلك أن على قانون الوثام والمصالحة أكد على أهمية اختيار المصالحة الوطنية كمسعى حضاري الذي أقره رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة من أجل استعادة السلم والطمأنينة بين أبناء الجزائر بهدف تحقيق حركية اقتصادية وتنمية اجتماعية مستدامة .

كما أن المصالحة الوطنية اختيار حضاري زكاه الشعب الجزائري لإنهاء العشرية السوداء قبل أن يعبروا عن رفضهم للفتنة والانقسام بين أفراد الشعب الجزائري .

كما أن المصالحة الوطنية حافظت على مؤسسات الدولة وعلى الوحدة الوطنية .

ذلك أنه خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في سنوات 1990 كانت مؤسسات الدولة مهددة من طرف الإرهاب.

كذلك حافظ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سمح بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للجزائر واستعادة السلم والاستقرار والشروع في إعادة بناء البلاد، منذ أن العشرية السوداء حصدت أرواح 200.000 ضحية وخلفت خسائر مادية جمة في عدة قطاعات من بينها قطاع التربية، الذي استهدف من طرف 900 عملية إرهابية والاقتصاد الوطني الذي مسته 706 عملية نفذت ضد الوحدات الإنتاجية .

كما ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الدولة لاستعادة السلم من بينها قرار 25 فبراير 1995 الذي ينص على قانون الرحمة وقانون الوثام المدني الذي تبناه الشعب في 16 سبتمبر 1999 وميثاق السلم والمصالحة الوطنية بنسبة 97.36 بالمائة واستفتاء 29 سبتمبر 2005 في منع التدخل الأجنبي في الجزائر وتوابعه والتدمير والفوضى وفقا للسيد فوارس .

ذلك أن مسار المصالحة الوطنية في الجزائر أصبح يتخذ كمثل يحتذى به ومصدر إلهام للعديد من الدول التي تريد إيجاد حلول داخلية، وتجنب التدخل الخارجي في بلدانهم، مضيفين أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مشروع بعيد المدى سمح بالقطيعة الجذرية مع النهج الراديكالي في تسوية النزاعات للبحث عن حل سلمي، ذلك أن قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية وضع حد للعشرية السوداء وإعادة الجزائر إلى طريق الاستقرار وإعادة البناء والتنمية في إطار التماسك الاجتماعي، مشيدين بمختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على الجزائر ويواصلون السهر على وحدتها واستقرارها ووحدتها الترابية.¹⁵

كما أنه من الانعكاسات الإيجابية للمصالحة الوطنية والأبعاد الدولية التي اتخذتها مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مبادرة الجزائر بالإجماع على لائحة تعلن من خلالها يوم 16 ماي يوما عالميا للعيش معا بسلام، يندرج في إطار جهود ترقية قيم ثقافة السلم والمصالحة على المستوى الدولي، وهناك اعتراف دولي آخر من نتاج ترسيخ بلادنا لقيم السلم والتسامح والعيش معا، حيث كشف التصنيف الأخير الذي وضعته دراسة قامت بها مؤخرا المنظمة الأمريكية المختصة في الإحصائيات "غالوب" بأن الجزائر قد احتلت المرتبة الأولى إفريقيا والمركز السابع عالميا من حيث البلدان الأكثر أمنا.

ويأتي هذا التصنيف بعد النتائج جد الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، علما أن منظمة "غالوب" التي أعدت الدراسة اعتمدت على جملة من المعطيات الموضوعية وعلى معلومات تم جمعها من الميدان واستقاؤها من مواطنين جزائريين.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى نتائج أهمها:

- يعتبر قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية مشروع استراتيجي كبير، قد جاء بعد سنوات من العنف والدماء، بحلول متدرجة حيث بدأ بمرحلة الوثام المدني الذي كان عبارة عن قانون تقني عالج ملف الأشخاص الذين كانوا يرغبون في تسليم أنفسهم.
- قانون المصالحة الوطنية سمح بالحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى مؤسسات الدولة، واستعادة السلم والاستقرار والشروع في إعادة بناء البلاد.

- آلية الوثام المدني لم تكن لتكفي لمعالجة المأساة الوطنية وغلق الملف، بل كان لابد من الاتجاه إلى مشروع أكبر يعالج المأساة الوطنية في شقين، فسح المجال للأشخاص لتسليم أنفسهم في إطار يد الدولة الممدودة لأبنائها المغرر بهم، من جهة ومعالجة تداعيات المأساة الوطنية التي يتوجب معالجتها من جهة أخرى، ذلك أن المصالحة الوطنية قد حققت ثلاث نجاحات بحيث أنها أدت إلى لم الشمل ووقف نزيف الدم، والعيش معا فبالوثام والمصالحة استفاد آلاف الأشخاص (15 ألف تائب إلى غاية 2015 فقط 6000 في إطار تطبيق تدابير الوثام المدني و8000 في إطار تطبيق تدابير المصالحة الوطنية)، وكلهم عادوا إلى المجتمع ووضعوا أسلحتهم.

- بالرغم من العدد الضخم للذين استفادوا من المصالحة وضحايا الإرهاب، لم نر وقوع حساسيات أو تصفية حساسيات بين أطراف المصالحة الوطنية، ما يؤكد أن المصالحة نجحت في أن تكون نموذج وطني غير مسبق في تحقيق العيش معا في سلام لأبناء الوطن الواحد، وهي تجربة ونموذج يحتدى به من طرف مختلف بلدان العالم، سيما البلدان العربية التي شهدت صراعات داخلية بسبب الأجناس الأجنبية على غرار العراق وسوريا وليبيا وتونس واليمن.

- سمح التكفل بضحايا المأساة الوطنية المتضمن في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، الذي تم تزكيته عن طريق استفتاء شعبي سنة 2005، باحتواء مخاطر التطرف والحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته، وتم إقرار سلسلة من القوانين والمراسيم لتطبيق فعلي لهذا الميثاق في أرض الواقع والذي ترتب عنه استتباب السلم والاستقرار في جميع أنحاء الوطن وساهم في تعزيز انسجام المجتمع الجزائري.

- قررت الدولة، طبقا لتدابير هذا الميثاق تقديم تعويضات لفائدة 11224 من عائلات الإرهابيين المحتاجة من خلاله هذا يمكن أن نوصي:

- يجب على وسائل الاعلام والاتصال، القيام بحملات توعية من أجل تسليم الأفراد المغرر بهم أنفسهم إلى السلطات.

- يجب تشجيع كل عمل من شأنه أن يدفع حركية السلم، كما يجب أن تباشر هذه الحركية وتواصل إلى نهايتها.

- على السلطات البحث أكثر في ملفات المفقودين، وليس تعويض عائلاتهم.

- لا بد من تكريس الحصانة القانونية للأفراد المنتمين للأسلاك الأمنية من أي متابعة قضائية في قضايا الإرهاب.

- يجب أن يتبنى قانون المصالحة الوطنية ثلاث نقاط رئيسية: أن لا يتعارض وقواعد القانون الدولي، ألا يقف عائقا أمام عمليات المساءلة، وأن يكون قد جرى تبنيه على نحو يعكس ارادة الشعب.

- لابد من ايجاد حل آخر تكون فيه الحلول نهائية، بمعنى تحقيق السلام الدائم، مؤسس على معرفة الحقيقة الكاملة للعشرية السوداء، كي لا تتكرر مستقبلا.

الهوامش:

- 1 - عليوة السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث (مخاطر العولمة والإرهاب)، ط3، دار الأمين، القاهرة، 2004، ص13.
- 2 - أحمد أبو الروس: الإرهاب والتطرف والعنف الدولي، المكتب الجامعي، الاسكندرية، 2001، ص:200.
- 3 - عبد الرزاق معيزة، الجيش الوطني في مواجهة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 473، الجزائر، 2002، ص22.
- 4 - أحسن بوسقيعة: قانون الإجراءات الجزائية في ضوء الممارسة القضائية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2000، ص 94.
- 5 - المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب.
- 6 - الأمر 12/25 المؤرخ في 25 فيفري 1995 يتضمن تدابير الرحمة.
- 7 - محمد محدة، شرح مختصر لقانون الوثام المدني، الجزائر، 1999، ص03.
- 8 - المواد 2، 3، 4، من قانون 08/99 المتضمن استعادة الوثام المدني.
- 9 - جبران مسعود، معجم الرائد، ط7، دار العلم للملايين، 1992، ص488.
- 10 - أحمد قورية، بوتفليقة رجل الأقدار ورجل المصالحة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص24.
- 11 - عبد الرزاق بلخالد، المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، 2010، ص 60.
- 12 - المادة 4: تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص ارتكب فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، أو كان شريكا فيها، وسلم نفسه إلى السلطات المختصة أثناء الفترة الممتدة بين 13 يناير سنة 2000 وتاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية".
- المادة 5: تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص يقوم، في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، بالمثل طوعا أمام السلطات المختصة ويكف عن ارتكاب الأفعال المنصوص عليها بموجب أحكام المواد 87 مكرر و 87 مكرر 1 و 87 مكرر 2 و 87 مكرر 3 و 87 مكرر 6 (الفقرة 2) و 87 مكرر 7 و 87 مكرر 8 و 87 مكرر 9 و 87 مكرر 10 من قانون العقوبات، ويسلم ما لديه من أسلحة وذخائر ومتفجرات وكل وسيلة أخرى.
- المادة 6: تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص محل بحث في داخل التراب الوطني أو خارجه، بسبب ارتكابه أو اشتراكه في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، يمثل طوعا أمام السلطات المختصة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، ويصرح بوضع حد لنشاطاته.
- المادة 7: تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص ارتكب أو شارك في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في المادتين 87 مكرر 4 و 87 مكرر 5 من قانون العقوبات، يقوم في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، بوضع حد لنشاطاته ويصرح بذلك إلى السلطات المختصة التي يمثل أمامها.
- المادة 8: تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص محكوم عليه غيابيا أو وفقا لإجراءات التخلف، بسبب ارتكابه فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، يمثل طوعا أمام السلطات المختصة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، ويصرح بوضع حد لنشاطاته.
- 13 - وناس فاطمة، المصالحة الوطنية آلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 47.
- 14 - عبد الرزاق بلخالد، المرجع السابق، ص 60.
- 15 أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.djazairss.com>